

لجنة من 22 منظمة لوضع التعديلات الدستورية

بدأت 22 منظمة حقوقية تقودها الجمعية الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات في تشكيل لجنة لوضع تعديلات دستورية وتشريعية للحد من انتهاكات قانون الطوارئ على المواطنين ورفض تقدينه في قانون مكافحة الإرهاب الجديد.

وأكد جمال بركات رئيس الجمعية أن اللجنة تهدف إلى المطالبة بتفعيل قانون الإجراءات الجنائية بدلا من تشديد العقوبات والذي يحدد الإجراءات الواجب اتباعها عند وقوع الجريمة والجهات القضائية التي يجب تفحصها والفصل فيها، لافتا إلى أن قانون الإجراءات الجنائية الذي يكفل حقوق المواطنين في حماية كرامتهم وحقوقهم في محاكمة عادلة يتعرض لازمة شديدة بسبب الصلاحيات المطلقة الموجودة في قانون الطوارئ ■